دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية

- دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي-

د.عبدالرحمن بشير ميلاد*

د. جمعة فرحات عقيل**

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية نظام ضمان الودائع والدور الذي يقوم به في استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية، وما ينتج عنه من تعزيز للدور الاقتصادي والتنموي للمصارف وزيادة كفاءة أدائها، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء المعالجات الاحصائية اللازمة واختبار الفرضيات من خلال البرنامج الاحصائي (spss)، حيث كانت أداة الدراسة قائمة استبيان وزعت على أفراد عينة الدراسة في كلا من المصرف المركزي والمصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام ضمان الودائع سيكون له تأثير إيجابيٌ على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الليبي، وأن نظام ضمان الودائع يزيد من درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الليبي، فضلا عن دوره في طمأنة المودعين وعدم قيامهم بسحب ودائعهم في حالات حدوث الأزمات، وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تطوير التشريعات والأنظمة الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وزيادة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.

*- محاضر بقسم التمويل والمصارف-كلية الاقتصاد والتجارة-جامعة المرقب

abdumelad@elemergib.edu.ly

**- محاضر بقسم التمويل والمصارف-كلية الاقتصاد والتجارة-جامعة المرقب

jumaa_74@yahoo.com

المقدمـــة:

تواجه المصارف التجارية العديد من التحديات وأهمها تحقيق الاستقرار المصرفي والذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية، وهذا الهدف يدعم النمو الاقتصادي والمنافسة وزيادة الكفاءة المصرفية والفاعلية الاقتصادية، كما أن معدلات الودائع في الجهاز المصرفي تشكل أحد أهم البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار (بسيسو، 2000، ص10).

فالودائع المصرفية بطبيعتها ديون على المصارف واجبة السداد، ومن البديهي أن سلامة النظام النقدي إجمالا يقوم على سلامة الودائع وأي خطر يهدد هذه الودائع والثقة فيها يشكل تهديداً مباشراً للنظام النقدي، لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود نظام لضمان الودائع يعمل على توفير إمكانية تعويض فئات من المودعين أصحاب أنواع معينة من الودائع بنسبة من ودائعهم التي تتعرض للخطر نتيجة تعثر المصرف وتوقفه عن الدفع (دوري، 2006، ص23).

ويمكن القول أن من أهم أهداف نظام ضمان الودائع هو حماية صغار المودعين والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي وتقليل مخاطر الائتمان وجذب المزيد من المدخرات وتعزيز الثقة المصرفية فيه حتى يؤدي دوره بكفاءة في النشاط الاقتصادي، حيث أن وجود نظام لضمان الودائع يساعد على حصر الأزمات المصرفية ويطمئن المودعين على سلامة أموالهم بالإضافة إلى أنه يساهم في الحد من نزوح جزء من الودائع المصرفية للأفراد خاصة في المصارف الوطنية الصغيرة إلى المصارف الأجنبية الكبيرة (سلطان، 2005، ص44).

وفي هذا المضمار ولتدعيم شبكة الأمان المالي فقد بادرت دول عديدة في العالم إلى تأسيس أنظمة لضمان الودائع المصرفية، ومن تلك الدول على سبيل المثال أمريكا

حيث أُنشأت المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع سنة 1934 م لتدير نظام التأمين على الودائع لدى المصارف التجارية، كما أن لبنان كانت الدولة العربية الأولى التي أدخلت نظام ضمان الودائع المصرفية سنة 1967م. (طيب، 2003، ص45).

أما على المستوى المحلي فقد تم إنشاء صندوق لضمان الودائع في بداية شهر فبراير لسنة 2010 م ليتولى الصندوق التأمين على الودائع بالمصارف والمؤسسات العاملة في الدولة الليبية والمرخص لها بقبول الودائع.

مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع المصرفي العديد من التحديات، الأمر الذي يهدد استمراريته في العمل، ومن أهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي من خلال زيادة درجة استقرار الودائع وزيادة ثقة العملاء في المصارف، لذلك لابد من إيجاد مؤسسات تضمن الودائع المصرفية للعملاء، وهذا بالضبط ما تقوم به صناديق ضمان الودائع والتي تعتبر من المؤسسات التي تساعد في استقطاب وجذب المزيد من المدخرات وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.

استناداً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

– كيف يساهم نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة التالية:

1– ما هو الدور الذي يقوم به صندوق ضمان الودائع في حماية حقوق المودعين وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي؟

2– كيف يمكن زيادة درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات عن طريق صندوق ضمان الودائع؟

3- كيف يمكن أن يساهم صندوق ضمان الودائع في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في المصارف؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على أحد الدعائم الأساسية لضمان نجاح المصارف التجارية في أداء مهامها من خلال المساهمة في استقرار وتطوير سياسة استقطاب الودائع الأمر الذي يؤدي إلى دعم وتقوية الجهاز المصرفي.

3- تسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة المصرفية في ليبيا حول أنظمة ضمان الودائع وبالتالي تقديم المساعدة للباحثين ومتخذي القرار في الدولة في معالجة المشاكل المتعلقة بموضوع البحث.

4- يعتبر موضوع هذه الدراسة إضافة علمية حقيقية لموضوع نظام ضمان الودائع وذلك بسبب قلة الدراسات السابقة في البيئة المحلية -حسب علم الباحثان- على الرغم من أهميته.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- الوقوف على أهم الملامح والتفاصيل الخاصة بنظم ضمان الودائع والعوامل المؤثرة فيه مع توضيح الصورة حول موارد الصندوق وكيفية الحصول عليها وآلية عمله.

2- التعرف على الدور الذي يقوم به صندوق ضمان الودائع المصرفية وإبراز أهميته في استقرار الجهاز المصرفي وما ينتج عنه من تعزيز للدور الاقتصادي والتنموي للمصارف وزيادة كفاءة أدائها مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

3- بيان أهمية دور صندوق ضمان الودائع في تطوير سياسة استقطاب الودائع وتعزيز ثقة المودعين في الجهاز المصرفي.

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن تحديد الفرضيات التالية:

1- وجود نظام ضمان الودائع يساهم في حماية حقوق المودعين ويزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي.

2- وجود نظام ضمان الودائع سيؤثر إيجابياً على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي.

3- إنشاء نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي.

منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع

وقد تم استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

1- المصادر الثانوية: لتغطية الإطار النظري للبحث تم استخدام مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد تم جمع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان كأداة رئيسية للدراسة، والتي صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من الموظفين العاملين في الجهاز المصرفي والذين يتولون مناصب قيادية وإشرافية تؤهلهم من إبداء الرأي والإجابة على أسئلة الاستبيان وذلك في كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس، وبناءً عليه فقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (75) موظفاً.

عينة الدراسة:

نظراً لمحدودية عدد أفراد مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، فقد تم توزيع استمارة الاستبيان على جميع أفراد المجتمع حيث بلغ عدد الاستمارات المستردة (66) استمارة من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة والبالغ (75) استمارة استبيان أي بنسبة 88%.

متغيرات الدراسة:

1- المتغير التابع: إنشاء نظام ضمان الودائع.

2- المتغيرات المستقلة: هي:

1. حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي.
2. زيادة درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي.
3. زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة Mass and Talley (1990) بعنوان:

"Deposit Insurance in Developing Countries"

تناولت هذه الدراسة موضوع تأمين الودائع وعلاقته بالاستقرار المصرفي في الدول النامية، من ثم تطرقت إلى الأسباب المؤدية إليها، وكذلك تعرضت إلى كل من نظم التأمين الصريح ونظم التأمين الضمني ومميزات وعيوب كل منهما، وبينت الدراسة بعض الجوانب التي يجب الاهتمام بها عند الرغبة في تصميم نظام لضمان الودائع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك توجه حقيقي لدى الدول النامية لإنشاء نظم لضمان الودائع، وتوصلت أيضا إلى أنه لا يوجد نظاما معينا لتأمين الودائع أفضل من غيره لكي يُعتمد ويُتبع في دولة معينة وإنما يتوقف ذلك على الظروف التي تنفرد بها كل دولة، كما توصلت هذه الدراسة أيضا إلى ضرورة الاعتراف بأن نظم ضمان الودائع ليست بديلاً للرقابة الحكومية الفعالة على المصارف، إذ أن للرقابة دوراً أساسياً في الكشف عن مشاكل الادارة المصرفية ومشاكل الحوافظ المصرفية قبل أن يحدث العسر المالي ولإجبار المصارف على اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

2- دراسة Yilmaz, Rasim (2003) بعنوان:

"Bank Runs and Deposit Insurance in Developing Countries: The Case of Turkey"

تناولت هذه الدراسة موضوع الأزمة المصرفية الأخيرة التي حدثت في تركيا حيث تركز عليها كحالة عملية للإجابة على تساؤلات الدراسة، وفي تم التعرف من خلال هذه الدراسة على أسباب إفلاس وانهيار البنوك في تركيا وتم اختبار الفرضية القائلة بأن وجود نظام ضمان الودائع كامل التغطية قد يؤثر على الظروف المحيطة بالبنوك التركية وتم تحليل بعض التأثيرات المرتبطة بالمخاطر في البنوك المنهارة،

وقد تم تحليل بعض النسب المالية قبل وبعد تطبيق وتنفيذ نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وقد أشارت النتائج إلى أن فشل بعض البنوك في تركيا قد جاء مع ظهور نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وعلى الرغم من أن هذه النتائج قد أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة من الممكن أن لا يكون نافعاً ومناسباً في الدول النامية إلا أنه ومن خلال نتائج متابعات إحدى الدراسات الصغيرة التي أجريت في تركيا مؤخراً عن الإفلاس والذعر المصرفي (قيام المودعين بسحب أموالهم من البنوك) فقد أثبتت أن أي تغيير في حدود التغطية لنظام ضمان الودائع من الممكن أن يزيد من مشاكل الذعر المصرفي، وبشكل واضح فإن صغار المودعين غير قادرين على التمييز بين البنوك التي تقدر على الوفاء بالتزاماتها والبنوك غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها خلال فترة محددة، وتوصل الباحث إلى ضرورة وجود سقف تغطية لضمان الودائع حتى لو بنسب قليلة وذلك لحماية صغار المودعين وكذلك للحد من تأثيرات انتقال عدوى الذعر المصرفي.

3- دراسة (الأعرج، 2009)، بعنوان:

"مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي من حيث استعراض الملامح ومبررات الإنشاء والعوامل المؤثرة فيها، والوقوف على أهم المعالم اللازمة لتبني إنشاء نظم ضمان الودائع، وكذلك استعراض أبعاد شبكة الأمان المالي وعلاقاتها المترابطة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لنظم ضمان الودائع وأهميتها في تدعيم شبكة الأمان المالي، كما استخدمت الدراسة قائمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات واختبار فرضياتها. وقد

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظام ضمان الودائع له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وكذلك على زيادة درجة استقرار الودائع حيث أن نظام الودائع سيعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

4- دراسة (إدريس، 2011)، بعنوان:

"دور صندوق ضمان الودائع في تحسين أداء الجهاز المصرفي"

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة الدور الذي يلعبه صندوق ضمان الودائع المصرفية السوداني في تحقيق نوع من الاستقرار للجهاز المصرفي السوداني. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الأزمات المصرفية في السودان قد قلت بصورة ملحوظة بعد إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية، أيضاً أن صندوق ضمان الودائع يزيد من ثقة المودعين في البنوك في ظل الاهتمام برصد أحوال المصارف من قبل الصندوق.

وقدم الباحث مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة الاهتمام بالبحوث العلمية في هذا الموضوع فهو يساعد المصارف في التعامل مع مخاطر الائتمان المصرفي، وكذلك يجب تحديث طرق المعالجة التي يتبعها صندوق ضمان الودائع السوداني في التعامل مع الأزمات المصرفية وإلزام المصارف بإتباعها.

5- دراسة Yorulmazer, Tanju (2013) بعنوان:

"Essays on Bank Runs, Contagion and Systemic Risk"

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة السلوك العام للمودعين وإمكانية إثارة الذعر المصرفي، وأوضحت أن البنوك المركزية تلعب دور المقرض الأخير الذي يمكن أن يخفف من بعض التكاليف المصاحبة للذعر المصرفي ولكنها لا تستطيع أن تمنع الذعر المصرفي في البنوك الجيدة في حالة غياب المعلومات الأكيدة، وبالتالي

فإن عدم توفير حماية كاملة للمودعين والسماح بنسب محدودة من الذعر المصرفي وسحب الودائع يحقق مصالح المودعين بشكل أفضل على المدى الطويل.

وقد ركزت الدراسة أيضاً على العوامل المؤثرة على مدى حدة الذعر المصرفي واقترحت سياسات من الممكن أن تخفف من حدة الإفلاس وتؤدي إلى التقليل من رغبة أصحاب الأموال والودائع من سحب أموالهم من البنوك، كما توصلت الدراسة إلى أن نظام ضمان الودائع حتى لو كان بسقف تغطية متدني أو محدود فإنه سيساعد في تقليص حدة هذا الذعر.

6- دراسة Krieg, John Michael (2014) بعنوان:

"Four Essays on Deposit Insurance, Bank Branching and Bank Performance (Profitability)"

تناولت هذه الدراسة اختبار مدى تأثير القيود المفروضة على تفرع البنوك وكذلك ضمان الودائع وتأثيرها على فشل وربحية البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التطرق إلى نبذة تاريخية عن التفرع المصرفي وضمان الودائع، وبيان أن التشريعات المصممة للحد من التفرع المصرفي الواسع هي أيضا تمنع البنوك من التنويع الكافي والملائم لأصولها وقد كان هذا العامل بمثابة المحرك الرئيسي الذي ساهم في تعرض البنوك إلى الفشل والإخفاق خلال فترة الكساد الكبير، وأن هذا الفشل والإخفاقات المتتابعة قد دفعت باتجاه إيجاد برامج ضمان الودائع والتي كانت معنية بأن تحمي استقرار الجهاز المصرفي، وبيان أن نظام تأمين الودائع غير الجيد قد يكون أحد الأسباب في فشل البنوك من حيث أن وجود شبكة الأمان المالي ستشجع البنوك لكي تقبل الدخول في أنشطة تنطوي على مخاطر كبيرة بينما هي تحتفظ بمستويات متدنية من رأس المال.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تمحورت حول مناقشة قضايا مهمة ومحددة ذات علاقة بموضوع نظام ضمان الودائع والأمور المرتبطة به وقد شكلت كل هذه الدراسات أساساً جيدا للاستفادة منها كتجارب سابقة في نفس المجال، وكذلك ساعدت في بناء أداة الدراسة الحالية التي يقوم بها الباحثان واللازمة لجمع البيانات ومقارنتها مع نتائج تلك الدراسات.

وإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي أنها الأولى من نوعها التي تتعرض إلى موضوع نظم ضمان الودائع في الجهاز المصرفي الليبي، وذلك في ظل بيئة تتميز بخصوصيتها من حيث هيكلية الجهاز ونوعيته، وكذلك الظروف البيئية السائدة في ظل المخاطر التي ترتبط بأداء الجهاز المصرفي من ناحية، والحاجة إلى طمأنة المودعين والمستثمرين لجذب المزيد من الأموال للاستثمار وذلك لدعم الاقتصاد الوطني وتطويره. كل هذا يظفي على الدراسة الحالية حيويتها لتصبح نقطة انطلاق نحو دراسات لاحقة ومستقبلية.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم نظام ضمان الودائع المصرفية:

جاء نظام التأمين على الودائع في كثير من الدول أثر أزمات مالية تعرضت لها البنوك على وجه التحديد، وزادت أهمية نظام ضمان الودائع مع اتساع رقعة التعامل المصرفي واحتلال الجهاز المصرفي في كل بلد الصدارة في النشاط المالي والاقتصادي، فضلاً عن اعتماد المصارف على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل مقارنة بمواردها الذاتية مما جعلها مدينة بأرصدة ضخمة من أموال المودعين بدرجة لا تتناسب مع حقوق المالكية لدى هذه المصارف، ولهذا أصبحت أنظمة ومؤسسات التأمين على الودائع أمرا لا غنى عنه بالنسبة لعمل النظام المصرفي الحديث. Thorsten, (2001, p20). ويتحدد مفهوم نظام التأمين إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات المصارف المشتركة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر المصرف المودعة تلك الودائع لديه ويصبح في حالة عسر مالي أو توقفه عن الدفع. (أبوسمرة، 2007، ص 110)

أهمية نظام ضمان الودائع المصرفية:

يسعى صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تحقيق الحماية الكافية للمودعين والمساهمة الفعالة في استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي عن طريق إدارة وتطوير نظام لضمان الودائع يتمتع بالكفاءة والفعالية، لذلك يحرص المصرف المركزي على تطبيق رقابة شديدة على المصارف لتساعدها على تقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ولتدعيم ثقة الأفراد بهم مما يشجعهم على إيداع أموالهم فيها، ولأن الخسائر التي يتكبدها المصرف يتحملها المودعين لأنه يعمل بأموالهم، لذلك دعت الحاجة إلى وجود نظام يضمن ويحمي هذه الودائع من المخاطر التي قد

يتعرض لها المصرف، ويعيد للمودعين المبالغ التي خسروها وخاصة صغار المودعين الذين لا يملكون القدرات المالية أو المعرفية. (ماس، 1990، ص40).

أهداف إنشاء نظم ضمان الودائع المصرفية:

إن الهدف الرئيسي لنظام ضمان الودائع هو الحفاظ على أصول صغار المدخرين مع تجنب الخطر المعنوي المتمثل في ضعف انضباط السوق، وكذلك تقليل مخاطر حدوث تهافت من قبل المودعين على سحب الودائع، وتحديد آليات رسمية لمعالجة المصارف المتعثرة، والمساهمة في حفظ استقرار نظام المدفوعات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستقرار المالي لهذه المصارف. (Blinder, 2008, p10)

الخصائص الرئيسية لأنظمة ضمان الودائع المصرفية:

تتمثل الخصائص الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع في العناصر الآتية:

1- إدارة صندوق ضمان الودائع: قد يتكون إدارة الصندوق خاصة أو عامة، أي قد يكون المصرف المركزي مسؤول عن إدارة نظام الودائع أو يمكن أن تتولى جهة خاصة أو اتحاد المصارف ذلك، أو يمكن أن تكون الادارة مشتركة بين المصرف المركزي والمصارف المشتركة في الصندوق.(عبدالله، 1999، ص 35).

2- العضوية (الاشتراك): غالبا ما يكون في نظام ضمان الودائع إلزامياً للمصارف التجارية المحلية، وقد يكون غير إلزامي، أما بالنسبة للمصارف الأجنبية والإسلامية غالبا ما يكون اختياريا. (عبدالحميد، 2007، ص22).

3- مصادر التمويل: عادة ما يتم التمويل عن طريق مساهمات أو عن طريق أقساط سنوية تدفعها المصارف المشتركة في الصندوق، ويمكن أن تحدد قيم هذه المساهمات عادة بنسبة حجم الودائع، أو قد تكون النسبة بناء على المخاطر المتوقع أن يتعرض لها المصرف.

4- نوع الودائع التي يتم تعويضها: يمكن أن يتم ضمان الودائع بالعملة المحلة فقط، وقد يشمل الضمان جميع الودائع بالعملة المحلية والأجنبية معا، كما يمكن أن يتم ضمان ودائع صغار المودعين فقط، أو الودائع تحت مبلغ معين.

5- حجم التغطية (التعويض): تختلف مبالغ التعويضات من دولة لأخرى وكل نظم تأمين الودائع في العالم تضع حدودا لمدى تغطية التأمين وتحدد السقف التي يمكن تعويضها. (طه، 2009، ص20).

دور نظام ضمان الودائع في معالجة التعثر المصرفي:

في إطار الدور الذي تقوم به المصارف كمؤسسات وساطة مالية فإنها تتعرض للعديد من المخاطر، وإن تعثرها يؤدي إلى خلق مخاطر نظامية تطال آثارها مختلف جوانب الاقتصاد، لذلك تعمل السلطات النقدية الرقابية على وضع النظم واتخاذ الترتيبات التي من شأنها التقليل من تلك المخاطر وآثارها، ويظهر طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات التأمين على الودائع في تفادي المشكلات المصرفية من خلال:

1- دور وقائي: فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيلولة دون الوقوع في أي من تلك المشكلات.(غندور، 2012، ص10).

2- دور علاجي: التدخل عند المشكلة من خلال تقديم القروض اللازمة بأسعار الفائدة مدعمة، أو وضع المصرف تحت سيطرة المؤسسة أو تعويض المودعين.

كما يظهر دور نظام التأمين على الودائع في علاج المشكلات من خلال:

- حالة الائتمان الرديء.
- حالة عجز السيولة.
- حالة عدم كفاية رأس المال.
- حالة التركيز في أنشطة المصرف.
- حالة ظهور خسائر.

الآثار السلبية لأنظمة ضمان الودائع:

إن أنظمة ضمان الودائع تهدف أصلا إلى تعويض المودعين في حالة تعثر أحد المصارف، إلا أنه يلاحظ أن بعض أنظمة الضمان على الودائع تتعرض إلى بعض المشكلات الناتجة عن الأخطار، حيث أنها تقتصر على حماية بعض المودعين مما يؤثر على انضباط السوق، وعلى الرغم مما سبق فمن الممكن أن يترافق مع تطبيق نظام ضمان الودائع عدد من الآثار السلبية التي من الممكن أن تؤثر على استقرار القطاع المصرفي والنظامين المالي والاقتصادي. وفيما يلي نذكر بعض هذه الأخطار كما يلي: (حشاد، 2000، ص55).

1- المخاطر المعنوية (الأخلاقية): وتتمثل في الآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها الضمان في سلوك المودعين ودفعهم إلى قبول مخاطر إضافية بسبب شعورهم بالحماية في قراراتهم.

2- أثر ضمان الودائع على كفاءة توزيع الأصول المالية: ويقصد بذلك أن نظام ضمان الودائع قد يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف على الحصول على الودائع بتكلفة أقل، حيث أن المؤسسات المغطاة بنظم تأمين الودائع تتلقى دعما حكوميا على شكل ضمانات يسمح لها بجذب ودائع بأسعار فوائد أقل من المستوى المطلوب في حال غياب تأمين الودائع، وتسمح لها كذلك بتحمل مسؤوليات أعلى من المخاطر دون الخشية من خسارة مصادر التمويل عبر الودائع، أي كلما زادت التغطية والحماية كلما يتوقع زيادة الاحتفاظ بأصول أكثر مخاطرة لدى المصارف. (هندي، 2010، ص20).

الإطار العملي للدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم التطرق إلى الأساليب الإحصائية التي سوف يتم استخدامها في تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة وكذلك سوف يتم عرض نتائج التحليل الاحصائي.

أداة الدراسة:

تعتبر أداة الدراسة وسيلة لجمع البيانات للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة ولتحقيق ذلك تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة وتتكون هذه الاستمارة من قسمين:

- القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية والوظيفية عن عينة الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي).
- القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من (27) عبارة موزعة على (03) محاور:

♦ المحور الأول: حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي ويتكون من (09) عبارات.

♦ المحور الثاني: درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي ويتكون من (09) عبارات.

♦ المحور الثالث: زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي ويتكون من (09) عبارات.

وقد تم صياغة القسم الثاني من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس إجابات عينة الدراسة وفق الدرجات التالية:

جدول رقم (01) درجات مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) ويستخدم لاختبار صدق استمارة الاستبيان.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ويستخدم لمعرفة ثبات محاور الاستبيان.

3- أسلوب النسب المئوية (Percentage) والمتوسط الحسابي (Means) ويستخدم لمعرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منه في وصف عينة الدراسة.

4- اختبار الاشارة اللامعلمي في حالة عينة واحدة.

اختباري الصدق والثبات لاستمارة الاستبيان:

صدق استمارة الاستبيان:

تم إجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس صدق استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من مدى تحقيق الأهداف التي تريد استمارة الاستبيان الوصول إليها، وكذلك مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لمحاور الاستبيان. والجدول رقم (02) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (02) معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاستبيان

ت	محاور الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي	0.84	0.01 دالة إحصائيا
2	درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي	0.76	0.01 دالة إحصائيا
3	زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي	0.72	0.01 دالة إحصائيا

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (02) أن جميع محاور دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائيا مع الدرجة الكلية للاستبيان، حيث يتراوح معامل الارتباط بين (0.72–0.84)، وهذا يدل على أن محور تأثير دور نظام ضمان الودائع على حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي الليبي تتمتع بمعامل صدق عالي، وأيضا تعتبر جميع محاور الاستبيان صادقة وتحقق الهدف الذي وضعت من أجله.

ثبات استمارة الاستبيان:

تم إجراء اختبار ألف كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من أن هذا الاستبيان سوف يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط. والجدول رقم (03) يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (03) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

ت	محاور الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
1	حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي	0.90
2	درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي	0.68
3	زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي	0.92
	جميع محاور الاستبيان	0.90

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (03) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان كانت مرتفعة حيث بلغت (0.90)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، وبما أن قائمة الاستبيان تتكون من ثلاثة محاور تقيس دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي الليبي وتعزيز الثقة المصرفية، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول (حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي الليبي) (0.90)، ومعامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني (درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي الليبي) (0.68)، ومعامل ألفا كرونباخ للمحور الثالث (زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الليبي) (0.92)، وهذا دليل كافي على أن المحاور الثلاثة تتمتع بمعامل ثبات عالي. وهذا يجعلنا على ثقة تامة بصحة استمارة الاستبيان وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على تساؤلات البحث.

تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث فقد تم استخدام المتوسط الحسابي لإجابات العينة على كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وكذلك اختبار الاشارة اللامعلمي وهذا الاختبار يستخدم للتأكد من أن متوسط درجة الاجابة قد وصلت إلى

درجة الحياد وهي (3) أم لا وهي تقابل محايد حسب مقياس ليكرت المستخدم. وفيما يلي عرض لنتائج هذه الاختبارات ومناقشتها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

– اختبار الفرضية الأولى: "وجود نظام ضمان الودائع يساهم في حماية حقوق المودعين ويزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي".

تم استخدام المتوسط الحسابي واختبار الاشارة اللامعلمي لكل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور حول درجة الحياد والتي تساوي (3) حسب المقياس المستخدم. والجدول رقم (04) يوضح نتائج التحليل الاحصائي:

جدول رقم (04) نتائج التحليل الاحصائي للمحور الأول

"حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي"

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	Z test	Sig.
1	يؤدي إنشاء نظام ضمان الودائع إلى العمل على التقليل من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة على الجهاز المصرفي الليبي	4.1	81.5	−6.6	0.01
2	نظام ضمان الودائع يسهم في صياغة وتطبيق أساليب وقائية لاحتواء الأزمات قبل وقوعها.	3.8	75.5	-5.6	0.01
3	نظام ضمان الودائع يحد من حدوث حالات تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف	4.4	87.3	-7.1	0.01
4	نظام ضمان الودائع يعمل على ضمان عدم اتساع أي أزمة مالية	3.7	73.0	-4.7	0.01
5	نظام ضمان الودائع يعمل على منع انتقال أي أزمة مالية من مصرف إلى مصرف آخر	3.5	70.3	-3.6	0.01
6	يعمل نظام الودائع على التزام المصارف بقاعدة كافية من رؤوس الأموال وأنها ضمن التعليمات والحدود المقررة	3.8	76.7	-5.7	0.01

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	Z test	Sig.
7	وجود نظام ضمان الودائع يعزز الدور الرقابي على الجهاز المصرفي	3.9	78.5	-6.4	0.01
8	نظام ضمان الودائع يعزز وسائل الإنذار المبكر التي تنذر بقرب وقوع أزمات مالية لدى المصارف	3.6	72.1	-4.9	0.01
9	وجود نظام ضمان ودائع وتطبيقه بشكل سليم يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي	4.2	83.6	-6.9	0.01
	جميع عبارات المحور الأول	3.8	76.9	-6.6	0.01

من الجدول رقم (04) يمكن أن نستنتج أن العوامل الثلاثة التالية كانت من أبرز عوامل تأثير نظام ضمان الودائع على حماية حقوق المودعين وزيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي الليبي. وهذه العوامل مرتبة حسب شدة الموافقة كما يلي:

1- الحد من تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف.

2- تحسين الأداء المصرفي في حالة التطبيق السليم لنظام ضمان الودائع.

3- تقليل الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة على الجهاز المصرفي الليبي.

حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العوامل الثلاثة السابقة (4.4، 4.2، 4.1) على التوالي وهي جميعها أعلى من درجة الموافقة (الدرجة 4) حسب المقياس المستخدم مما يشير إلى وجود موافقة قوية وجوهرية على هذه العوامل باعتبارها انعكاسات جوهرية وإيجابية لإنشاء نظام ضمان الودائع.

كما يتضح من نتائج الجدول أيضا أن المتوسط الحسابي النسبي لجميع عبارات المحور الأول يساوي 76.9% والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0.01) لذلك يعتبر المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على

أن متوسط درجة الإجابة لهذا المحور يختلف جوهريا عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور. وبناءً عليه يتضح صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن وجود نظام ضمان الودائع يساهم في حماية حقوق المودعين ويزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Yilmaz, Rasim, 2003)، والتي أشارت إلى ضرورة وجود نظام لضمان الودائع لما له من أثر في الحد من تأثيرات انتقال عدوى الذعر المصرفي (تهافت المودعين على سحب أموالهم من المصارف)، كما أشارت دراسة (الأعرج، 2009) إلى أن إنشاء نظام ضمان الودائع له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وكذلك على زيادة درجة استقرار الودائع حيث أن نظام الودائع سيعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

– اختبار الفرضية الثانية: "وجود نظام ضمان الودائع سيؤثر إيجابيًا على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي".

تم استخدام المتوسط الحسابي واختبار الإشارة اللامعلمي لكل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور حول درجة الحياد والتي تساوي (3) حسب المقياس المستخدم. والجدول رقم (05) يوضح نتائج التحليل الاحصائي:

جدول رقم (05) نتائج التحليل الاحصائي للمحور الثاني

"درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي"

ت	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	Z test	Sig.
1	يساهم نظام ضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.	4.4	88.2	−7.2	0.01
2	نظام ضمان الودائع يؤدي إلى إقبال المودعين لإيداع أموالهم ادى المصارف وإحجامهم عن إيداعها لدى جهات غير مرخص لها بتلقي الودائع.	4.5	89.4	-7.2	0.01
3	نظام ضمان الودائع يقلل من التأثير السلبي لمخاطر عجز السيولة لدى المصارف.	3.9	78.8	-6.5	0.01
4	وجود نظام ضمان الودائع يساهم في طمأنة المودعين وعدم سحب ودائعهم في حالات حدوث أزمات.	4.2	83.9	-6.7	0.01
5	يساهم نظام ضمان الودائع في تنمية الوعي الادخاري لدى العملاء مما ينعكس بدوره على قدرة الجهاز المصرفي على جذب المزيد من الودائع الجديدة.	4.2	84.5	-7.1	0.01
6	يؤدي إنشاء نظام ضمان الودائع إلى جذب المزيد من ودائع العملاء المقيمين داخل ليبيا والذين يحتفظون بودائعهم ومدخراتهم لدى مصارف خارج ليبيا.	4.1	81.2	-6.7	0.01
7	وجود نظام ضمان الودائع يحد من المشاكل التي تعيق قدرة الجهاز المصرفي على جذب المزيد من الودائع.	4.1	82.7	-7.1	0.01
8	وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل نظام ضمان الودائع تؤدي إلى توفير عامل أمان للمودعين.	4.6	91.5	-7.0	0.01
9	نظام ضمان الودائع يقلل من درجة المخاطرة المرتبطة بودائع العملاء إلى أدنى مستوى.	3.9	77.6	-6.2	0.01
	جميع عبارات المحور الثاني	4.1	82.8	−7.0	0.01

من الجدول رقم (05) يمكن أن نستنتج أن العوامل الثلاثة التالية كانت من أبرز عوامل تأثير نظام ضمان الودائع على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي الليبي، وهذه العوامل مرتبة حسب شدة الموافقة كما يلي:

1- وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل نظام ضمان الودائع تؤدي إلى توفير عامل أمان للمودعين.

2- نظام ضمان الودائع يؤدي إلى إقبال المودعين لإيداع أموالهم لدى المصارف وإحجامهم عن إيداعها لدى جهات غير مرخص لها بتلقي ودائع.

3- يساهم نظام ضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.

حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العوامل الثلاثة السابقة أكبر من درجة الموافقة (الدرجة 4) حسب المقياس المستخدم مما يشير إلى وجود موافقة قوية وجوهرية على هذه العوامل باعتبارها انعكاسات جوهرية وإيجابية لإنشاء نظام ضمان الودائع.

ويتضح من نتائج الجدول أيضاً أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الثاني (4.1) وبوزن نسبي بلغ 82.8%، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.01) لذلك يعتبر المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاجابة لهذا المحور يختلف جوهريا عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور. وبناءً عليه يتضح صحة الفرضية الثانية والتي تنص على: وجود نظام ضمان الودائع سيؤثر إيجابيًا على درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفي.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Yorulmazer, 2013)، والتي أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع حتى لو كان بسقف تغطية متدني فإنه سيؤدي إلى التقليل من رغبة أصحاب الأموال والودائع في سحب أموالهم من المصارف.

– اختبار الفرضية الثالثة: "إنشاء نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي".

تم استخدام المتوسط الحسابي واختبار الإشارة اللامعلمي لكل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور حول درجة الحياد والتي تساوي (3) حسب المقياس المستخدم. والجدول رقم (06) يوضح نتائج التحليل الاحصائي:

جدول رقم (06) نتائج التحليل الاحصائي للمحور الثالث " زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي "

ت	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	Z test	Sig.
1	يؤدي إنشاء نظام ضمان الودائع إلى زيادة مستوى الصلاحيات وسقف الائتمان الممنوح لمدراء الائتمان في الفروع ولدى الادارات العامة	3.3	65.8	−2.4	0.01
2	وجود نظام الودائع يشجع المصارف على الدخول في تمويل مشاريع حيوية وبمبالغ كبيرة	3.4	68.8	-3.7	0.01
3	وجود نظام الودائع يعطي المصارف مرونة أكبر في تقديم تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية	3.5	70.9	-4.3	0.01
4	نظام ضمان الودائع يعمل على تشجيع المصارف على الدخول في عمليات تمويل طويلة الأجل	3.4	68.5	-3.4	0.01
5	نظام ضمان الودائع يساهم في وضع ضوابط حول نوعية وحجم الائتمان الممنوح	3.7	74.5	-5.3	0.01

ت	العبـــــــارة	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	Z test	Sig.
6	نظام ضمان الودائع يشجع المصارف على منح التمويل للقطاعات الاقتصادية التي تتسم بمخاطر عالية	3.1	61.5	-0.7	*0.5
7	وجود نظام ضمان الودائع يعمل على تخفيض مخاطر الإقراض والتمويل	3.9	63.0	-5.9	0.01
8	وجود نظام ضمان الودائع يساهم في خفض تكلفة منح التمويل	3.0	59.7	-0.2	*0.9
9	وجود نظام ضمان الودائع يشجع المصارف على إتباع سياسات ائتمانية غير متشددة	3.2	64.2	-1.6	*0.1
	جميع عبارات المحور الثالث	3.3	66.9	−3.1	0.01

* غير معنوي إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

من الجدول رقم (06) يمكن أن نستنتج أن العوامل الثلاثة التالية كانت من أبرز عوامل تأثير نظام ضمان الودائع على درجة زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الليبي، وهذه العوامل مرتبة حسب شدة الموافقة كما يلي:

1- وجود نظام ضمان الودائع يعمل على تخفيض مخاطر الإقراض والتمويل.

2- نظام ضمان الودائع يساهم في وضع ضوابط حول نوعية وحجم الائتمان الممنوح.

3- وجود نظام الودائع يعطي المصارف مرونة أكبر في تقديم تمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

حيث بلغ متوسط اجابات أفراد العينة على العوامل الثلاثة السابقة (3.9، 3.7، 3.5) على التوالي وهي تمثل أعلى المتوسطات على فقرات المحور الثالث.

ويتضح من نتائج الجدول أيضا أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الثالث بلغ (3.3) وبوزن نسبي بلغ 66.9%، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.01) لذلك يعتبر المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاجابة لهذا المحور يختلف جوهريا عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا المحور. وإن كانت درجة الموافقة متدنية نسبيا مقارنة مع نتائج آراء أفراد العينة على المحورين السابقين. وبناءً عليه يتضح صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على: إنشاء نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التأثير تأثير نسبي حيث أنه لن يتوقع أن يكون هناك أثر من حيث تكلفة التمويل وكذلك منح التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات المخاطر العالية وغيرها من الجوانب المتعلقة بسياسات الائتمان.

وفيما يتعلق بهذه النتيجة فإنها اختلفت مع دراسة (Krieg, 2014) والتي تشير إلى أن وجود نظم ضمان الودائع كأحد مكونات شبكة الأمان المالي ستشجع المصارف لكي تقبل الدخول في أنشطة تمويلية واستثمارية تنطوي على مخاطر كبيرة، وهو أمر يمكن قبوله في ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية جيدة خلافا للظروف القائمة والمحيطة بالجهاز المصرفي الليبي.

النتائج والتوصيات

النتائج:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي لآراء أفراد العينة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن إنشاء نظام الودائع سيكون له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الليبي، حيث أن نظام ضمان الودائع سيعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الليبي.

2- إن إنشاء نظام ضمان الودائع يزيد من درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الليبي، حيث أن هذا النظام يساهم في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة، ويزيد من إقبال المودعين لإيداع أموالهم لدى المصارف، فضلا عن دوره في طمأنة المودعين وعدم قيامهم بسحب ودائعهم في حالات حدوث أزمات، كما يعمل على تنمية الوعي الادخاري.

3- إن إنشاء نظام ضمان الودائع يؤثر على زيادة مرونة السياسات الائتمانية في الجهاز المصرفي الليبي بنسبة ضئيلة، حيث أن إنشاء النظام يؤدي إلى زيادة مستوى سقف الائتمان الممنوح لمديري الائتمان، كما يشجع المصارف على الدخول في تمويل مشاريع بمبالغ كبيرة، وكذلك الدخول في عمليات منح تمويل طويل الأجل.

4- يعمل نظام ضمان الودائع على عدم اتساع أي أزمة مالية ومنع انتقالها من مصرف إلى آخر، فضلا عن دوره في ضمان التزام المصارف بقاعدة كافية من رؤوس الأموال، مما يعزز الدور الرقابي، ويكون له الأثر الكبير على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الليبي.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي يمكن التوصية بالآتي:

1- زيادة الوعي بدور مؤسسات ضمان الودائع المصرفية في حماية حقوق المودعين، والذي يؤدي بدوره لدخول الشرائح الضعيفة والمتوسطة الدخل في السوق المصرفية، ومن ثم زيادة فعالية وكفاءة الجهاز المصرفي في معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2- العمل على تطوير التشريعات والأنظمة الرقابية والإشرافية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وزيادة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للقطاع المالي والمصرفي.

3- يجب أن يلعب صندوق ضمان الودائع وبالتنسيق مع المصرف المركزي دورا مهما في نشر الوعي المصرفي بين المودعين، بهدف تعزيز الاستقرار للجهاز المصرفي، وذلك في إطار مسؤوليته كسلطة إشرافية ورقابية لتأمين وحماية حقوق المودعين.

4- ضرورة العمل على عقد ورش عمل تظم المسؤولين في المصرف المركزي والمصارف التجارية في ليبيا وذلك بهدف وضع الاطار اللازم لإنشاء وتطوير النظام المطلوب وتوضيح معالمه والركائز التي يقوم عليها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- بسيسو، عدنان، (2000)، أضواء على الاقتصاديات العربية، القاهرة، دار العرب للبستاني.

2- دوري، زكريا، (2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

3- سلطان، محمد سعيد أنور (2005)، إدارة البنوك، القاهرة، دار الجامعة الجديدة.

4- عبدالله، عقيل جاسم، (1999)، النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1.

5- حشاد، نبيل، (2000)، أنظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين: التجارب والدروس المستفادة، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية.

6- طه، مصطفى كامل، (2009)، عمليات البنوك، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي.

7- عبدالحميد، عبدالمطلب، (2007)، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، القاهرة، الدار الجامعية.

ب- الدوريات والمجلات العلمية:

1- طيب، مصباح، (2003)، صندوق ضمان الودائع المصرفية، بنك السودان، مجلة المصرفي، العدد 27.

2- ماس، صاموئيل، (1990)، تأمين الودائع المصرفية في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 27، العدد 4.

3- غندور، حافظ كامل، (2012)، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، بيروت، اتحاد المصارف العربية.

4- هندي، عدنان، (2010)، الرقابة المصرفية، بيروت، اتحاد المصارف العربية.

ج- الرسائل الجامعية:

1- إدريس، أشرف محمد إبراهيم، (2011)، دور صندوق ضمان الودائع في تحسين أداء الجهاز المصرفي، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2- أبوسمرة، رانيا، (2007)، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية.

3- الأعرج، (2009)، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Beck Thorsten, (2001), Deposit Insurance as A private Club IS Germany A Model, Working Paper No. 2559, The World bank.

2- Blinder, Alan S. and Wescott Robert F. (2008), Reform of Deposit Insurance: A Report To The FDIC.

3- Krieg, John Michael, (2014), Four Essays on Deposit Insurance, Bank Branching and Bank Performance (Profitability), Ph.D. diss, university of Oregon.

4- Mass, I and Talley S. (1990), Deposit Insurance in Developing Countries, Finance and development.

5- Yorulmazer, (2013), Tanju. Essays on Bank Runs, Contagion and Systemic Risk, Ph.D. diss, new york university.

6- Yilmaz, Rasim, (2003), Bank Runs and Deposit Insurance in Developing Countries: The Case of Turkey, Ph.D. diss The American university Washington D.C.